٣٧/٢٢٦ ـ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد و ٢٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٢٠١/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، و ٨١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن إجراء استعراض شامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، و ١٩٩/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ،

وإذ تشير أيضا إلى قراريها ٢٦٨٨ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ بشأن طاقة جهاز الأمم المتحدة الانمائي ، و ٣٤٠٥ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بشأن الأبعاد الجديدة في مجال التعاون التقني ،

وإذ تلاحظ أن قيام الحكومات بتنسيق الإجراءات الوطنية بشأن الأنشطة التنفيذية يجعل من الممكن انتهاج سياسات متسقة في الأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق النتيجة التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ لإعلان التبرعات من أجل الأنشطة الانمائية ، المعقود في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢[١٨٩] ،

وقد درست التقرير السنوي لعام ١٩٨٢ الذي قدمه المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية[١٩٠] ،

وإذ تكرر أن جزءا كبيرا من موارد العالم المادية والبشرية مازال يحوّل إلى التسلح ، مما يؤثر تأثيرا ضارا على الأمن الدولي والجهود التي تبذل لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد بما في ذلك الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ، وإذ تطلب إلى جميع الحكومات أن تتخذ تدابير فعّالة في ميدان نزع السلاح الحقيقي من شأنها أن تزيد من إمكانيات تحويل الموارد المستخدمة حاليا في الأغراض العسكرية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما تنمية البلدان النامية ،

١ ـ **تحيط علما مع التقدير** بالتقرير السنوي الذي قدمه المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي[١٩٠] ؛

٢ ـ **تؤكد من جديد ما** للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية من إسهام هام في تنمية البلدان النامية في إطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

٣ ـ **تعرب عن قلقها العميق** لأن التبرعات العامة الواردة من الحكومات ومن مصادر أخرى إلى الصناديق والبرامج وهي التبرعات التي أعلن عنها في مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ لإعلان التبرعات من أجل الأنشطة الانمائية ، كانت غير مرضية للغاية ، وتقصر في كثير من الحالات عن الأهداف التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ، مما تكون له آثار خطيرة على المنظمات المعنية فيما يتعلق بمقدرتها على الحفاظ على مستوى برامجها التشغيلية دعما لاحتياجات البلدان النامية المتزايدة من المساعدة التساهلية المتعددة الأطراف عن طريق منظومة الأمم المتحدة ؛

٤ ـ **تكرر بقوة تأكيد** الحاجة إلى زيادة ملموسة وحقيقية في تدفق الموارد من أجل الأنشطة التنفيذية على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون على نحو متزايد ، قصد تمكين مؤسسات المنظومة من الحفاظ على مستوى برامجها التنفيذية ومن زيادته ، حيثما أمكن ، وتحث بقوة ، في هذا الصدد ، جميع البلدان ، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو ، التي لا يتناسب أداؤها العام مع قدراتها ، على أن تزيد بسرعة وبصورة ملموسة تبرعاتها للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية مراعية الأهداف التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ؛

٥ ـ **تقرر** أن تقوم باستعراضها وتقييمها المنتظمين لتعبئة الموارد للأنشطة التنفيذية في ضوء كل هدف من الأهداف الأربعة لإعادة تشكيل الأنشطة التنفيذية الواردة في الفقرة ٢٨ من مرفق القرار ١٩٧/٣٢ ، وترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في تقريره السنوي المعلومات اللازمة

---

(١٨٩) انظر A/CONF. 115/SR. 1-3 .

(١٩٠) A/37/445 و Add. 1 ، المرفق .

لهذا الغرض وكذلك المعلومات المتعلقة بحالة الموارد وإمكانيات المؤسسة الانمائية الدولية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ؛

٦ ـ ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرس ، في إطار الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي سيقدم ، مشفوعا بتوصياته ، إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، مراعيا الفقرات المتصلة بالموضوع من تقريره ، وجميع الاعتبارات الأخرى ذات العلاقة ، إمكانية وجدوى وضع أهداف للتبرعات ، بما في ذلك أهداف معدلات نمو سنوية ، لصناديق وبرامج الأنشطة الانمائية التي تغطيها مؤتمرات الأمم المتحدة لاعلان التبرعات حيثما لا توجد مثل هذه الأهداف وتعزيز إجراءات الاستعراض والتقييم ، وأن يعلق على النظام القائم لمؤتمرات إعلان التبرعات ويقدم مقترحات محددة تهدف إلى وضع إجراءات أكثر فعالية لتعبئة الموارد ؛

٧ ـ تدعو أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المعنية بتدفقات الموارد الميسرة الشروط إلى البلدان النامية إلى إعارة المزيد من الاهتمام ، في استعراضها لهذه المسائل ، إلى حاجات صناديق وبرامج الأمم المتحدة من التمويل ؛

٨ ـ تحث جميع الحكومات المعنية على الإفراج في أقرب وقت ممكن عن قسطها الثالث في التغذية السادسة للمؤسسة الانمائية الدولية ، ومواصلة مفاوضاتها بشأن التغذية السابعة للمؤسسة بغية تأمين زيادة ملموسة مناسبة في الموارد ؛

٩ ـ ترحب بالاتفاق على إنشاء التغذية الأولى للصندوق الدولي للتنمية الزراعية[١٩١] ، وتحث جميع الحكومات المعنية على إيداع وثائق مساهماتها في أقرب وقت ممكن وعلى الإفراج عن مساهماتها وفقا لمواعيد زمنية متفق عليها لتمكين الصندوق من مواصلة برنامجه الاقراضي ؛

١٠ ـ ترحب بالتقدم المحرز نحو بلوغ هدف الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ من التبرعات لبرنامج الأغذية العالمي وتحث الحكومات على بذل كل جهد لضمان بلوغ ذلك الهدف بصورة كاملة ؛

١١ ـ ترحب بالتوصيات المقدمة في الفرع الثالث من تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي[١٩٠] والرامية إلى تعزيز استجابة الأنشطة التنفيذية إلى حاجات البلدان النامية ومتطلباتها وفقا لأهدافها وأولوياتها والجهود التي تبذلها لتشجيع المزيد من التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها ، وترجو من الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المعنية اتخاذ الإجراءات الملائمة في هذا الصدد في برمجة وتنفيذ الأنشطة التنفيذية ؛

١٢ ـ تدعو جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها التي تضطلع بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية إلى اتخاذ التدابير الملائمة التي تؤدي إلى زيادة الاستفادة من قدرات البلدان النامية في شراء المواد والمعدات على الصعيد المحلي أو الإقليمي ، وفي التدريب وفي الخدمات ، وفي تسهيل زيادة استخدام المقاولين المحليين ، وفي توظيف موظفي التدريب والموظفين التقنيين والإداريين ، مع مراعاة المقرر ٢٨/٨١ المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨١ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي[١٩٢] ؛

١٣ ـ تقرر أن تنظم المبادىء التوجيهية للشراء التي ستصدر عملا بالفقرة ٧ من المقرر ٢٨/٨١ والفقرة ٢ من الجزء الثاني من المقرر ٣٤/٨٢ المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ الصادران عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي[١٩٣] ، في الوقت المناسب ، أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأجهزة والهيئات الواقعة تحت سلطة الجمعية العامة في تنفيذها للمشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛

١٤ ـ ترحب بالمقرر ٨/٨٢ المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي[١٩٣] الذي يستهدف تعزيز تنفيذ الحكومات للمشاريع التي يساعدها البرنامج والوفورات الحقيقية التي يمكن أن تنجم عن ذلك ؛

١٥ ـ تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ورئيس البنك الدولي إلى أن يدرسا إمكانيات زيادة التعاون بين البرنامج والبنك الدولي بشأن الاستفادة من المرافق المتاحة لكلتا المؤسستين ، وترجو من مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن ذلك إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛

١٦ ـ تؤكد من جديد المسؤولية الخالصة لحكومة البلد المتلقي للمساعدة بشأن إعداد خطته أو أولوياته وأهدافه الانمائية الوطنية على النحو المحدد في توافق الآراء المبين في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، وتؤكد أن إدماج الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في البرامج الوطنية سيعزز أثر وأهمية هذه الأنشطة ؛

---

(١٩١) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٧ .

(١٩٢) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ١١ (E/1981/61/Rev.1) ، المرفق الأول .

(١٩٣) المرجع نفسه ، ١٩٨٢ ، الملحق رقم ٦ (E/1982/61/Rev.1) ، المرفق الأول .

١٧ ـ ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في استعراضه الشامل للسياسة العامة لعام ١٩٨٣ ، دراسة لمدى وآثار الممارسة المتزايدة الاتباع والمتمثلة في تقديم المساهمات إلى المنظمات مع ربط استخدامها بشروط معينة ؛

١٨ ـ تحيط علما بالتدابير التي تتخذ الآن لتخفيض التكاليف وتحسين الفاعلية والوارد وصفها في تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وتحث الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها على السعي إلى تخفيض التكاليف الإدارية وتكاليف الدعم الأخرى إلى أدنى حد ممكن دون أن يؤثر ذلك على البرامج الميدانية وشبكة مكاتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في البلدان النامية ومع مراعاة الحاجة إلى الحفاظ على مستوى مناسب من وظائف الدعم ، بغية زيادة نسبة الموارد المتوفرة لتحسين إنجاز البرامج في البلدان النامية ؛

١٩ ـ ترجو من أجهزة منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها التي تتلقى موارد لها طابع الموارد الخارجة عن الميزانية مثل مدفوعات تكاليف الدعم ، أن تدرج معلومات عن هذه الموارد وعن استخدامها في تقاريرها إلى هيئات الإدارة ، وتدعو هيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تتلقى مدفوعات تكاليف الدعم من الحكومات والتبرعات أن تنظر في المعلومات المتعلقة بذلك ؛

٢٠ ـ ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقدم تقريرا عن تنفيذ الفقرتين ١٨ و ١٩ من هذا القرار ، وأن يدرج في استعراضه الشامل للسياسة تحليلا مقارنا للعلاقة بين إنجاز البرامج والتكاليف الإدارية فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، التي تضطلع بها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ؛

٢١ ـ تحث جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها على أن تقوم ، في ضوء التوصيات الواردة في الفرع ثالثا من تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، باتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين الانسجام بين الإجراءات الإدارية ، والمالية والإجراءات المتعلقة بالموظفين ، وإجراءات التخطيط والشراء ، وترجو من لجنة التنسيق الإدارية أن تبلغ في تقريرها الاستعراضي السنوي لعام ١٩٨٤ عما اتخذ من إجراءات محددة ؛

٢٢ ـ تكرر تأكيد أهمية تنسيق المساعدة الانمائية المتعددة الأطراف على المستوى الميداني ، وترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يولي أهمية خاصة ، في الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية لعام ١٩٨٣ ، إلى الحاجة إلى تحسين تماسك الإجراءات والتكامل الفعّال على المستوى القطري وفقا للفرع الخامس من مرفق القرار ١٩٧/٣٢ والفقرة ١١ من القرار ٨١/٣٥ ، بما في ذلك تقديم تقرير عن التدابير المتخذة حتى الآن في هذا الصدد مشفوعا بتوصياته في هذا الخصوص ، مع الإشارة بوجه خاص إلى دور المنسقين المقيمين في تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ؛

٢٣ ـ تدعو لجنة التنسيق الإدارية إلى تقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٣ وإلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين عن نتيجة استعراض الترتيبات المتعلقة بممارسة وظائف المنسق المقيم وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ و ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٢١٣/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، وترجو كذلك من اللجنة أن تضع ، في غضون عام ، السجل المتعلق بالأنشطة الانمائية طبقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧١/١٩٨٢ المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ .

الجلسة العامة ١١٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

٢٢٧/٣٧ ـ الحالة الحرجة للموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديدة و ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،